



# انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

"رؤى قانونية"

الأستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

كلية الحقوق / جامعة الموصل

24 أيلول 2022

يتمثل انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أحد الأهداف التي يعمل العراق من أجل تحقيقها في إطار السياسة التي يتبعها في مجال التجارة الدولية، وال伊拉克 بعد مسيرة من التحولات على مستوى النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي وبعد صدور دستور العراق لسنة 2005 فان أمامه العديد من الالتزامات الدولية تجاه المنظمات والهيئات والوكالات الدولية المتخصصة، وان إيجاد الأراضي المناسبة لتنفيذ الالتزامات الدولية تمثل الخطوة الأولى تجاه تبني أي التزام دولي جديد اتفاقي ، لأن العبرة هي ليست بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها ، بل العبرة في مدى قدرة الدولة على تفزيذها وألامتنال لها وحجم المنافع والفوائد التي ستعود على الدولة جراء الدخول في تلك الالتزامات .

والعراق ومنذ سنوات طويلة يفاوض من أجل الدخول إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ويشكل الفرق المختصة لهذا الغرض وبحري الحوارات والنقاشات والدراسات والفاوضات حول هذا الموضوع، ويتعرض ~~الحكومة~~ العراقية باختلاف هيئاتها وزواياها وأجهزتها دوماً معيناً في هذا المجال، ولكن ما يلاحظ أن هذا الملف أخذ حيز كبير من الوقت ولم يتم إنجاز متطلباته الأساسية، ونحن ندرك أهمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى

خطورة هذا الأمر خاصة بالنسبة للدول التي لا تزال هيكلها الاقتصادية والمالية والسياسية غير مكتملة أو هشة في بعض الأحيان أو تعاني من عدم استقرار وحالات تذبذب وعدم وجود مستلزمات التحرك الأمني الفاعل المؤثر في الحياة التجارية والصناعية والزراعية.

ويكمن أداة شخص بعض الملامح الأساسية وال نقاط الجوهرية حول موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية وكما يأتي:

1. الأمر يحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات السريعة والعاجلة والمدرسية والتي

تبدأ بتشكيل لجنة خبراء وعلى أعلى المستويات تضم متخصصين في الشأن القانوني والمالي والتجاري والتكنولوجي والاقتصادي، ويفضل أن يكون من بينهم نخب من أساتذة الجامعات من أصحاب الاختصاص ومن لديهم الخبرة والدراية والعمق في طبيعة عمل

منظمة التجارة العالمية يساندهم خبراء اقتصاديون ومليونيون ومحترفين من وزارة التجارة والزراعة والصناعة والبنك المركزي.

2. يتم تحديد أهم التشريعات والقوانين التجارية والمالية بحاجة إلى تعديل أو تشريع

قوانين جديدة وتقديم مشروعات مناسبة لغرض معالجة الفجوات القانونية الخاصة في

القوانين النافذة والتي لا ينسجم بعضها مع متطلبات الدخول السليم والآمن لمنظمة التجارة العالمية.

3. كما إن الأمر يحتاج إلى تطوير القطاعات التجارية ودعمها وتوفير بيئة مناسبة للمنافسة وتأمينبقاء الصناعات الوطنية في مأمن خارج مخاطر المنافسة وما تسببه من مخاطر الإغراق وإصابة النتاج الوطني بالشلل جراء ما قد ينجم عن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية من التزامات توجب تحرير الأسواق وفتحها أمام الأسواق العالمية.

4. تشرط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للبيانات يحتوي على التخفيض في قيمة التعريفات الجمركية التي تفرض على السلع والبضائع وما ينسجم مع فكرة حرية فتح الأسواق وتداول البضائع والسلع، وهذه الموضوعات تعد مسائل جوهرية وتشكل التزامات لا يمكن مرغها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة، وأيضا تقديم التزامات في الخدمات التجارية فضلاً عن الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبالتالي يكون على العراق أن يتبنى سياسية تجارية قائمة على تحفيض أسعار الرسوم الجمركية أو الإعفاء من تلك الرسوم

وبالقدر الذي يتحقق متطلبات تداول الأسوق التجارية والسماح بمرور السلع والبضائع بين أقاليم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

5. العراق في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن خلال الجهد السابقة التي بذلت على المستوى الرسمي حيث تقدم بطلب الانضمام من سنة 2004 ووافقت عليه المنظمة وحالياً العراق عضو مراقب في المنظمة." وإن "أي دولة ترغب أن تكون عضواً بالمنظمة يجب أن تطبق قوانينها واستراتيجياتها وسياساتها الداخلية بما يوافق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية." وان "مركز التجارة الدولي يعمل على مساعدة العراق تقديم الدعم الفني والتكنولوجي في مواءمة القوانين واتفاقياته بما يتعلق بانضمامه إلى التجارة العالمية، وهناك وثائق مهمة يتم العمل عليها." وتعتبر العراق بـ مركز دولية مراقبة في المنظمة يمكن أن يمثل مرحلة انتقالية يكون فيها العراق بـ ضد التحضير والتهيئة لمستلزمات أخرى أساسية تكون بها أكثر قدرة في المستقبل على الدخول للمنظمة بـ بعضوية كاملة وباستعدادات تامة لمواجهة الالتزامات التي توجها اتفاقية مراكش المنشأة لـ منظمة التجارة العالمية.

6. أن سبب تأخر انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية كما ذكرنا أعلاه، بـ أن الأمر يرتبط بـ راجعة بعض القوانين وتعديلها وجعلها أكثر ملائمة وهذه التعديلات

وعدم أجراء الإصلاحات التشريعية تسببت بتأخر انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن العراق بحاجة لتشريع عدد من القوانين تهيداً لانضمامه لهذه المنظمة منها قانون حماية المستهلك وحماية المنتج الوطني، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون التعرفة الجمركية، وغيرها من القوانين". وتمثل هذه القوانين مدخلًا حقيقياً للدخول لمنظمة التجارة العالمية يليها العديد من القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وما يتعلق بتطبيق اتفاقية ترسيس التي تمثل أحد المعايير الأساسية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية.

7. على السلطة التشريعية التصديق على الاتفاقيات التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية والإسراع في تشريع القوانين المكملة لتلك الاتفاقيات وان تراعي بالإضافة إلى التشريعات السابقة تشريع قوانين أخرى مكملة ومنها التشريعات المتعلقة بحقوق العاملين في القطاع الخاص، وهذا الموضوع يمثل تحدي حقيقي لا بد من التصدي له ومعالجته، كون قوانين العمل والضمان الاجتماعي لا تزال غير فاعلة في النظام القانوني العراقي، وبالتالي لا بد من اللجوء إلى بيئة أكثر قدرة على استيعاب العمل والعامل وضمان حقوقهم بما يكفل نزاهة الإنتاج وتطوير كفاءة العامل، وكذلك الحال بالنسبة للتشريعات الاجتماعية والصحية والنقابية.

8. نعتقد انه من المناسب أن تولى الأئمة العامة لمجلس الوزراء توحيد الجهد وإدارته وقيادة المساعي من اجل إنجاز متطلبات الانضمام وان تكون هناك هيئة مركبة عليا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم في عضويتها وزراء التجارة والمالية والخارجية والزراعة والصناعة وممثلين مجلس النواب العراقي بحسب اللجان النيابية المقابلة للوزارات المعنية وان تكون هناك اجتماعات مركبة دائمة ومستمرة وان يتم وضع جداول زمنية تقديرية لتأمين الدخول إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.
9. وضرورة تأسيس دائرة في وزارة التجارة وأخرى في وزارة الخارجية لتنسيق العلاقات مع المنظمة العالمية تدعم بالخبرات التجارية والاقتصادية والقانونية على مستوى وزارة التجارة فان الخطة المقترحة تمثلت في إعادة تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالانضمام، وكذلك اللجان الفرعية المنبثقة عنها، لإنجاز ملفات الانضمام.
10. أن "الاقتصاد العراقي وانطلاقاً من الفترة اللاحقة على عام 2003 قد شهد تحولاً يتجاه تحرير السوق والافتتاح على السوق العالمية واصبح أكثر افتتاحاً وأكثر استجابة لبعض معايير المنظمة، لكن هذا وحده لا يكفي فالامر يتطلب إقرار سلسلة طويلة من اللوائح الرقابية والتنظيمية في نطاق العلاقات التجارية والمالية وتلبية المتطلبات الأساسية التي توجها المنظمة بخصوص شروط الانضمام اليها، وفق المعايير

المعتمدة عالمياً . وهذا الأمر يحتاج إلى المزيد من الأعمال والجهود والاستعدادات من أجل التحول الأمن والسليم باتجاه العضوية في تلك المنظمة . ومن هنا فإن السوق التجارية العراقية بحاجة إلى المزيد من الإجراءات لضمان التعافي وتمكن قوى السوق من الاستمرار وتحقيق المزيد من القدرة على التداول والتعامل والنشاط التجاري .

11 . . وإذا أردنا أن ننظر إلى العراق في إطار النظام التجاري الدولي فلابد من أن يكون لدى العراق القدرة على المنافسة في الأسواق التجارية الدولية وبالتالي يوفر اندماج العراق الحماية من الإغراءات السلعية الذي يتعرض إليه حالياً من جانب كثير من شركائه التجاريين ، الذي أشار إلى أن الانضمام للمنظمة سيوفر بيئة محفزة لتنويع النشاط التصديرى من خلال الحواجز والآفاق التشجيعية، التي يحصل عليها البلد العضو في المنظمة . وبالتالي سيكون العراق قادراً على إدارة ملف التجارة الخارجية بطريقة متوازنة و بما يدعم من متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي .